نجاح قمة بايدن للديمقراطية رهين بالدول المشاركة فيها

واشنطن – يستعد الرئيس الأميركي جو بايدن لعقد قمة من أجل الديمقراطية لتحقيق أحد الوعود الرئيسية التي أطلقها في حملته الانتخابية في حدث هو الأول من نوعه يضم أكثر من مئة دولة للمساعدة في وقف تراجع الديمقراطية وانحسار الحقوق والحريات في مختلف أنحاء العالم.

وقال البيت الأبيض إن القمة ستركز على ثلاثة محاور رئيسية هي الدفاع ضد الاستبداد ومكافحة الفساد وتعزيز احترام حقوق الإنسان.

وتبقى نتائج هذه القمة رهينة بالدول المشاركة فيها، وهي محل شك دعاة الحقوق الذين يتساءلون كيف من الممكن أن يدفع هذا الحدث الذي يعقد عبر الإنترنت قادة العالم المدعوين وبعضهم متهم بالنزوع إلى الحكم الشمولي إلى قطع شوط له دلالة في سبيل تحقيق هذا الهدف؟

وانقسم الخبراء حول القمة ومسألة أي الدول ستتم دعوتها. فقد أيد البعض فكرة تمديد المساعدة إلى البلدان التي على وشك التراجع على أمل إعادتها إلى الديمقراطية، بينما أعرب آخرون عن شكوكهم في أن القمة ستغير مسار رجال العالم الأقوياء الصاعدين.

وقالت آني بوياجيان نائب الرئيس للسياسات والمناصرة بمنظمة فريدوم هاوس غير الربحية المتخصصة في حقوق الإنسان والديمقراطية "إذا كان لهذه القمة أن تصبح أكبر من مجرد لقاء آخر فسيتعين على كل مشارك بمن فيهم الولايات المتحدة الالتزام بتعهدات ذات مغزى في قضايا الديمقراطية والحقوق في السنة المقبلة".

ويقول مسؤولون في الإدارة الأميركية إن الحدث الذي سيعقد في ديسمبر ليس سوى "إطلاق" نقاش أطول حول الديمقراطية، وإن الدول سيتعين عليها إنجاز الإصلاحات التي تتعهد بها لكي تدعى إلى قمة المتابعة المقررة في العام المقبل.

وتمثل القمة التي تنعقد يومي التاسع والعاشر من ديسمبر المقبل اختبارا لما ردده بايدن منذ فترة طويلة وورد في خطابه عن السياسة الخارجية في فبراير من أن الولايات المتحدة ستعود إلى الزعامة العالمية في عهده للتصدي لقوى الحكم الشمولي وعلى رأسها الصين وروسيا.

> العراق من بين الدول القليلة المدعوة إلى القمة في حين أن حلفاء بارزين للولايات المتحدة مثل مصر وتركيا غير مدرجين في القائمة

وتبين قائمة مبدئية للمدعوين، كان موقع بوليتيكو الإلكتروني أول من نشرها، أن القمة ستشارك فيها أنظمة ديمقراطية ناضجة مثل فرنسا والسويد ودول مثل الفلبين وبولندا يقول الناشطون إن الديمقراطية فيها في خطر.

ومن في آسيا ستوجه الدعوة إلى بعض حلفاء الولايات المتحدة مثل اليابان وكوريا الجنوبية، في حين أن دولا أخرى مثل تايلاند وفيتنام ليست مدعوة.

كذلك فإن تمثيل دول الشرق الأوسط محدود إذ أن إسرائيل والعراق بين الدول القليلة المدعوة في حين أن حلفاء بارزين للولايات المتحدة مثل مصر وتركيا العضو في حلف شمال الأطلسي غير مدرجين في القائمة.

وتشيد جماعات حقوقية بتعهد بايدن بإعادة معيار نشر الحريات والحقوق كأولوية من أولويات السياسة الخارجية على النقيض من دأب سلفه دونالد ترامب الذي أشاد بقادة من أمثال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وقالت إيمي هوثورن مديرة أبحاث مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط وهو من الجماعات المناصرة للديمقراطية "من الواضح أن اعتبارات استراتيجية في التصدي للصين لها دور في دعوة ديمقراطيات مضطربة ومتراجعة مثل الهند والفلبين اللتين تقعان في جوار الصين".

وأضافت "ربما يكون الشيء نفسه صحيحا بالنسبة إلى دعوة العراق حيث الديمقراطية معيبة بدرجة كبيرة وحيث الجوار مع النظام الديني الإيراني خصم الولايات المتحدة".

ونشرت مجلة فورين بوليسي تقريرا لمراسلتها للأمن القومي والاستخبارات إيمي ماكينون نقلت فيه عن مسؤول كبير في الإدارة الأميركية متحدثا عن خلفية الموضوع شريطة عدم الكشف عن هويته "ما نحاول القيام به من خلال قمة الديمقراطية هو تحفيز التجديد الديمقراطي في جميع أنحاء العالم (...) لهذا السبب، نسعى لمقاربة شاملة، مقاربة الخيمة الكبيرة".

ويشار إلى أن القمة الافتراضية المزمع عقدها في التاسع والعاشر من ديسمبر المقبل ستركز على مسألة "التحالف من أجل مستقبل الإنترنت" والتي تهدف إلى تعزيز حرية التعبير عبر الإنترنت.

وتتراجع الديمقراطية كل عام منذ عام 2006، وفقا لمؤسسة فريدوم هاوس. وشهد العام الماضي انخفاضا حادا بشكل خاص، حيث استغل القادة الاستبداديون الوباء لقمع الحريات المدنية وحرية التعبير، وتم تصنيف 82 دولة فقط على أنها "حرة" في أحدث تقرير لها. وتم تخفيض تصنيف الهند الدولة الديمقراطية الأكثر اكتظاظا بالسكان في العالم من دولة حرة إلى حرة جزئيا.

رسائل مبطنة للغرب: لا تفاوض

آبي أحمد يحشد الشارع لمواجهة الضغط الدولي بشأن تيغراي

واشنطن تضغط على الشركاء لإيجاد مخرج تفاوضي

أعلنت الحكومة الإثيوبية حالة الطوارئ وطلبت من السكان تنظيم أنفسهم للدفاع عن المدينة والحشد لمظاهرات، فيما يبدو محاولة من رئيس الوزراء آبي أحمد لاكتساب تأييد شعبي أمام الغرب الذي يطالبه بالتوصل إلى حلّ مع متمردي تيغراي ووقف نزيف الدماء.

أديس أبابا – تظاهر مئات الآلاف من الأشخاص في عدة مدن إثيوبية الأحد ضد متمردي تيغراي، في احتجاجات نظمتها الحكومة بهدف توجيه رسالة إلى الدول التي دعت إلى وقف العنف، بأن آبي أحمد يحمل تفويضا شعبيا للقتال مع تقدم المسلحين المعارضين صوب أديس أبابا وإعلانهم أن رئيس الوزراء هو هدفهم.

وخرج متظاهرون في مسيرات سلمية عبر شوارع العاصمة وغيرها من المدن، لإبداء الدعم للجيش في مواجهة "الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي" المتمردة، التي تقاتل من أجل المزيد من الحكم الذاتي في منطقة تيغراي الشمالية.

وتزايدت الدعوات الدولية خلال الأيام الماضية، للتوصل إلى حل من أجل وقف إطلاق النار في إثيوبيا، بعد أن مارست جبهة تحرير تيغراي وحلفاؤها المزيد من الضغوط على الجيش الإثيوبي في المناطق الوسطى من البلاد.

ودعت دول عدة رعاياها إلى مغادرة إثيوبيا في وقت يشهد النزاع بين المتمردين والقوات الحكومية في شمال البلاد تصعيدا. وأمرت الحكومة الأميركية السبت، دبلوماسييها غير الأساسيين بمغادرة إثيوبيا.

وتضغط الولايات المتحدة على الشركاء الإقليميين لإيجاد مخرج تفاوضي، حيث وصل جيفري فيلتمان المبعوث الأميركي للقرن الأفريقي إلى إثيوبيا الخميس لإجراء محادثات مع آبي من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار، الذي يبدو أنه مطلب صعب التحقيق لأن أحمد يحضر للدفاع والهجوم المضاد الذي يمكن أن تكون له نتائج إنسانية كارثية على البلاد، وقال في كلمة له "الحفرة التي تم حفرها ستكون عميقة للغاية وستكون مدفنا للعدو..".

وعلى الضفة الأخرى نفى متمردو إقليم تيغراي احتمال حصول "حمام دمّ" في أديس أبابا في حال دخلوا إليها لإسقاط الحكومة، مؤكدين أن هدفهم ليس السيطرة على العاصمة وأن سكانها "لا يعارضونهم بشدة".

وبعدما أعلنوا في نهاية الأسبوع الماضي استعادتهم مدينتين استراتيجيتين على مسافة 400 كلم من العاصمة، لم يستبعد مقاتلو الجبهة وحلفاؤهم من جيش تحرير أوروميو الزحف نحو أديس أبابا.

ورغم أن الحكومة تنفي أي تقدّم للمتمردين أو تهديد للعاصمة. إلا أنها أعلنت حالة الطوارئ وطلبت سلطات أديس أبابا من السكان تنظيم أنفسهم للدفاع عن المدينة، وتجمّع الأحد عشرات الآلاف من سكان العاصمة في ساحة ميسكل الشهيرة وتعهّدوا بالتصدي للمتمردين.

لكن المتحدث باسم جبهة تحرير شعب تيغراي، غيتاشيو رضا اعتبر أن "القول بأن سكان أديس أبابا يعارضوننا بشدة، مبالغ فيه".

وأضاف "أديس أبابا بوتقة يعيش فيها أناس من كافة الاهتمامات، والقول إنها ستتحوّل إلى حمام دمّ إذا دخلناها أمر سخيف جدا. لا أعتقد أن هذه الفرضية تتمتع بالصدقية".

وأكد رضا أن السيطرة على العاصمة ليست "هدفا". وقال "لسنا مهتمّين بشكل خاص بأديس أبابا بل نريد التأكد من أن آبي لا يشكل تهديدا لشعبنا". وأشار إلى أنه في حال لم يرحل رئيس الوزراء فالمتمرّدون سيسيطرون "بالطبع" على المدينة.

وأوضح أن المتمردين يتقدّمون نحو الجنوب و"يقتربون من أتاي" التي تبعد 270 كلم شمال العاصمة، وكذلك نحو الشرق باتجاه ميل الواقعة على الطريق المؤدي إلى جيبوتي الأساسي لإمدادات أديس أبابا.

غيتاشيو رضا

نريد التأكد من أن آبي أحمد لا يشكل تهديدا لشعبنا

لكن جبهة تحرير شعب تيغراي لا ترغب في استعادة السلطة، بعدما حكمت بقبضة من حديد بين 1991 و2018.

وقال "يمكنني أن أؤكد لكم أن ذلك لا يهمّنا". وأضاف "نريد ببساطة أن نتأكد من أن صوت شعبنا مسموع، ومن أنه يمارس حقّه في تقرير مصيره، خصوصا عبر تنظيم استفتاء لتقرير ما إذا كان يريد أن يبقى في إثيوبيا أو أن يصبح مستقلا".

وهيمنت جبهة تحرير شعب تيغراي على الأجهزة السياسية والأمنية في إثيوبيا لحوالي ثلاثين عاما، بعدما سيطرت على أديس أبابا وأطاحت النظام العسكري الماركسي المتمثل بـ"المجلس العسكري الإداري المؤقت" في 1991.

وأزاح آبي أحمد الذي عُيّن رئيسا للوزراء في 2018، الجبهة من الحكم فتراجعت هذه الأخيرة إلى معقلها تيغراي.

وبعد خلافات استمرّت أشهرا، أرسل أحمد الجيش إلى تيغراي في نوفمبر 2020 لطرد السلطات الإقليمية المنبثقة عن جبهة تحرير شعب تيغراي، التي اتّهمها بمهاجمة قواعد عسكرية.

وأعلن انتصاره في نوفمبر، ولكن في يونيو استعاد مقاتلو الجبهة معظم مناطق تيغراي وواصلوا هجومهم في منطقتي عفر وأمهرة المجاورتين.

وتبدو المفاوضات التي دعت إليها الأسرة الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأفريقي، مستحيلة في الوقت الراهن.

فمن جانب المتمردين، أكد رضا أن جبهة تحرير شعب تيغراي "مستعدّة للتفاوض حتى مع الشيطان"، إلا أنه قال "لا يمكننا التفاوض مع طرف يريد أن يبقي سيطرته على شعبنا".

ورفض المتحدث باسم المتمردين أيضا الشروط التي طرحتها الحكومة بالانسحاب من عفر وأمهرة، معتبرا أن "ليس هناك أي فرصة" لتتحقق.

ومن جانب الحكومة، اتّهمت رئيسة بلدية أديس أبابا أدانيش أبيبي في خطاب "أعداء" إثيوبيا بأنهم يحاولون "ترويع سكاننا". وانتقدت الحكومة الأميركية التي قامت الأسبوع الماضي بإلغاء امتيازات تجارية ممنوحة لإثيوبيا، بسبب انتهاكات لحقوق الإنسان في حملتها العسكرية في إقليم تيغراي.

وقالت "إن كانت المساعدات والقروض ستجردنا من حريتنا، وإن كانت ستقودنا للتضحية بحريتنا، فلن نضحي بحريتنا". وأكدت أن المكان المناسب لجبهة تحرير شعب تيغراي "هو الجحيم".

وحمل المتظاهرون الأحد لافتات تنتقد وسائل الإعلام الغربية لبثها "أخبارا كاذبة" والمبالغة في المكاسب التي حققها المتمردون. وحثّت لافتات أخرى الولايات المتحدة على "التوقف عن مص دمائنا".

وأكد مشاركون في التجمع أنهم ليسوا خائفين من جبهة تحرير شعب تيغراي. وقال أحدهم واسمه كيبدي هايلو "لن يأتوا إلى أديس أبابا لأنني أعتقد أن الجيش سيدمرهم". وأضاف "لن تكون هناك أي مفاوضات إنهم إرهابيون يجب دفنهم وتدميرهم".

ومن الفاتيكان دعا البابا فرنسيس الأحد إلى تعزيز الجهود الدبلوماسية لإنهاء النزاع في إثيوبيا. وقال البابا "أتابع بقلق الأخبار التي تصل من منطقة القرن الأفريقي، ولاسيما من إثيوبيا التي يهزها صراع مستمر منذ أكثر من عام ويتسبب في وقوع العديد من الضحايا وأزمة إنسانية خطيرة".

وأضاف الحبر الأعظم بعد صلاة الأحد التقليدية في ساحة القديس بطرس بالفاتيكان "أجدد ندائي ليسود الوئام الأخوي والدرب السلمي للحوار".

كما دعت ست عشرة دولة السبت، إلى مساءلة جادة للمسؤولين عن ارتكاب "انتهاكات حقوق الإنسان" في إثيوبيا والتحقيق فيها.

وجاء ذلك في بيان مشترك، نشر على موقع الخارجية الأميركية، بشأن التقرير المشترك الصادر عن لجنة حقوق الإنسان الإثيوبية ومكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ووقع على البيان كلّ من الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا وكندا ونيوزيلندا وفرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا والدنمارك وفنلندا وأيسلندا وأيرلندا ولوكسمبورغ والنرويج والسويد.

وحث البيان "جميع الأطراف على وقف الأعمال العدائية على الفور والدخول في مفاوضات دون شروط مسبقة، بشأن وقف دائم لإطلاق النار والالتزام بتحقيق سلام دائم في البلاد".

بوريس جونسون يواجه عاصفة من الانتقادات بشأن سلوك حزبه

لندن – يواجه رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون انتقادات متزايدة من قبل رئيس وزراء محافظ سابق وأعضاء من المعارضة بشأن سلوك حزبه على خلفية فضيحة الفساد التي أدت إلى استقالة أحد نواب مجلس العموم من حزب المحافظين لتورطه في مخالفة قواعد السلوك البرلماني.

وأُجبر جونسون على التراجع إثر الضجة التي أثيرت بعد محاولته إنقاذ النائب أوين باترسون من تعليق عضويته.

وقال زعيم المعارضة كير ستارمر في مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية "بي. بي.سي" الأحد إن جونسون "يسيء إلى سمعة ديمقراطيتنا"، بعد أن حدد رئيس الوزراء خططا لإصلاح قواعد حول سلوك السياسيين في محاولة لحماية واحد منهم.

وانتشرت دعوات من المعارضة إلى رئيس الوزراء للاستقالة، وقال وزير في حكومة جونسون إن "فضيحة النائب والوزير السابق أوين باترسون صارت وسيلة للضغط على الحكومة".

وخلصت هيئة مراقبة المعايير المستقلة بالبرلمان الشهر الماضي إلى أن باترسون الذي كان عضوا في البرلمان لمدة أربعة وعشرين عاما خالف قواعد السلوك البرلماني خلال عمله في القطاع الخاص، حيث حقق نحو 110 آلاف جنيه إسترليني سنويا.

وسيطر الخلاف حول جهود الحكومة لمنع التعليق الفوري لمجلس العموم على عضوية باترسون، الذي استقال لاحقا من منصبه، على المناقشات في وستمنستر طوال الأسبوع الماضي في نفس الوقت الذي يحاول فيه رئيس الوزراء إقناع الدول الأخرى بالتزامات المناخ في قمة "كوب – 26".

وأقر وزير البيئة جورج يوستيس في تصريحاته بأن "أي شخص في السياسة يشعر بإحباط لأن الأشياء المهمة حقًا التي تقوم بها والتي تحرز تقدمًا فيها وجداول أعمال السياسة في العمل نادرًا ما تعتبر ذات أهمية إخبارية".

وأضاف "ستركز الأجندة الإخبارية دائمًا على العواصف الصغيرة في كثير من الأحيان، كما قلت، في فنجان الشاي وخلاف وستمنستر".

من جهتها وصفت زعيمة الظل العمالية في مجلس العموم ثانغام ديبونير الخلاف حول باترسون بأنه "تورط واضح وبسيط لحزب المحافظين في الفساد".

ودعت رئيس الوزراء إلى استبعاد ترشيح باترسون لعضوية مجلس اللوردات كما كان متوقعا بعد استقالته من منصبه.

وخلصت ديبونير إلى القول "أعتقد أن سمعتهم بصراحة في حالة يرثى لها، وآمل أن ينظر بوريس جونسون أيضا في موقفه في نهاية هذا الأسبوع وأن يتخذ الخطوات التي يحتاجها لإصلاح السمعة التي تضررت وسمعة السياسة".

كما انتقد رئيس الوزراء المحافظ الأسبق جون ميجور مطلع الأسبوع جونسون واصفا حكومته بأنها "ربما تكون فاسدة سياسيا".

وقال لمحطة الإذاعة الرابعة في "بي. بي.سي" السبت "نشتم رائحة نغمة عامة مفادها 'نحن السادة الآن' في سلوكهم"، الذي وصفه بأنه يضر بالبلاد.

مغادرة أوين باترسون لم تنه ورطة جونسون